Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)

مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj

2014; 10(2): 200-236

ISSN: 5361-1858

https://doi.org/ 10.52981/oiuj.v10i2.1662

أثر الرسوم والضرائب على الطباعة في السودان[1]

د.عثمان سيدأحمد خليل

المستخلص:

يتناول هذا البحث أثر الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية في السودان، وإيجاد المعالجات والحلول السريعة والفاعلة التي تسهم في التغلب على المشكلات الناجمة عن هذه الرسوم والضرائب.

وبعد قيام الباحث بتناول إجراءات البحث في الجانب المنهجي من الدراسة، يستعرض الباحث في الجانب النظري من الدراسة، نشأة الطباعة في العالم منذ العصور القديمة، ونشأة الطباعة الحديثة في أوروبا، ثم في الدول العربية، ثم في السودان، كما يستعرض علاقة هذه الدراسة بتخصص: (اقتصاديات الإعلام Economics of Information)، إضافةً إلى تعريف مفهوم:(اقتصاديات الإعلام). يتناول الباحث بعد ذلك نتائج المقابلات الميدانية، ثم يختتم الباحث دراسته باستعراض نتائج الدراسة والتوصيات.

[1]. د.عثمان سيدأحمد خليل، أستاذ مشارك ـ كلية الإعلام ـ جامعة أم درمان الإسلامية

Abstract:

This study tackles the effect of fees and taxes on Commercial Printing Press Sector In Sudan and different obstacles and problems facing the function of this sector and Printing Industry as a whole in Sudan, then accordingly, how to find remedies and solutions which accelerates solving these obstacles and problems raised as a result of effect of fees and taxes on Printing Sector In Sudan.

After dealing with the methodological approach of the research the researcher handles the theoretical approach of the research, the foundation of Printing through out the world since old decades, the foundation of modern Printing in Europe, in Arab Countries and in Sudan.

The researcher then points out findings of the field meetings and the results of the research and recommendations.

المقدمة:

اختراع الطباعة هو الذي جعل الفنون والآداب ومختلف الثقافات والحضارات البشرية متداولة بين الناس، ويسر لها إمكانية الانتشار في كل أنحاء الأرض، وإمكانية انتقالها من زمان إلى زمان، فاستطاع العلماء والباحثون مواصلة البحث والإضافة إلى ما توصل إليه من سبقوهم من اكتشافات واختراعات وبحوث ونظريات، ومن هنا فلا يمكن تصور تقدم الإنسان وتطور المدنية دون تطورٍ في مجال الطباعة، فالطباعة كانت ولا تزال هي الشعاع الذي أنار للبشرية طريقها منذ زمن بعيد إلى أن بلغت ما بلغته في وقتنا الراهن من تقدم وتطور، فعن طريقها قرأنا تاريخ الأولين وأمجادهم من علوم وآداب وفنون، كما تعرفنا على أعلام الرجال الذين نسجوا بجهودهم نسيج الحياة التي نحياها اليوم في المجالات المختلفة.

إن الكلمة المطبوعة هي حجر الزاوية في بناء حضارتنا الحديثة(1)، ومما لا شك فيه أن نمط حياتنا دون تقدمٍ وتطورٍ في مجال الطباعة لم يكن يختلف كثيراً عما كان عليه الحال في القرون الأولى من حياة البشرية.

ويجمع المؤرخون على أن الطباعة من أهم الاختراعات في تاريخ البشرية، فقد سهلت عملية التحول الديمقراطي، وتطورت نظم الحكم، كما أسهمت مساهمة فاعلة في نشر التعليم والثقافة، وأثرت تأثيراً كبيراً في التطور الحضاري الشامل في معظم المجتمعات المعاصرة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة (إجراءات البحث)

يشتمل هذا الفصل على الآتي: مشكلة البحث، التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها، أهداف البحث، أهمية البحث، منهج البحث وأدواته، مجتمع البحث وعينته، ومصادر جمع البيانات.

مشكلة البحث:

رغم التطور الملموس الذي شهده السودان في أداء وسائل الاتصال المسموعة، والمرئية المسموعة باستخدام أحدث التقنيات في الإعداد والمونتاج والبث، إلا أن وسائل الاتصال المقروءة في السودان لا تزال متخلِّفة عن ركب النمو المتسارع الذي يميز عصرنا الراهن في كافة المجالات، وفي مقدمتها النمو الهائل في تكنولوجيا الاتصال والوسائط المتعددة والمواقع الافتراضية واستخدامات ما توفره شبكة الشبكات: "الانترنت" من إمكانات هائلة للبشرية لتحقيق الاتصال والتواصل بأيسر السبل وأبسط الأجهزة الثابتة والمحمولة.

إن الطباعة في السودان لا تزال متعثرة، ولا تتميز بالجودة والنوعية التي وصلت إليها فنون الطباعة في الدول المتقدمة، بل لا تتميز أيضاً بالجودة والنوعية التي وصلت إليها فنون الطباعة في الكثير من الدول النامية، إذ لا يزال أداء المطابع التجارية في السودان يواجه العديد من المعوقات والمشكلات، من أهمها الرسوم والضرائب التي تفرضها العديد من الجهات في الدولة، مما ألقى بآثاره السلبية ليس على جودة العمل المطبوع فحسب، بل وعلى انتظام صدوره أيضاً، سواءً أكان صحيفةً أم مجلة أم كتاباً أم ملصقاً أم كُتَيِّبَاً أم نشرةً.

كما أن المستوى الفني للمطبوعات المختلفة التي تصدر عن المطابع السودانية لا ينافس مثيلاتها الصادرة في الخارج، خاصةً في لبنان وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، (وهي الدول التي تتم فيها طباعة المطبوعات الصادرة

عن العديد من الجهات في السودان، سواءً أكانت في القطاع الحكومي أم القطاع الخاص).

التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها:

1/ هل يعرف أصحاب القرار في الدولة الذين تقع المطابع التجارية في دوائر اختصاصهم: (وزارة التجارة، وزارة الصناعة، الإدارة العامة للجمارك، ديوان الضرائب، ديوان الزكاة، مكاتب المحليات، وغيرها)، هل يعرفون المعوقات والمشكلات التي تواجه الطباعة في السودان بسبب الأثر المباشر للرسوم والضرائب المرتفعة التي يفرضونها جميعاً على المطابع ؟؟

2/ كيف يقوم أصحاب المطابع التجارية بعمليات الإنتاج الطباعي المختلفة، وفق متطلبات الجودة والنوعية، في ظل المعوقات والمشكلات التي يعانون منها بسبب الرسوم والضرائب المفروضة عليهم؟؟

3/ هل يوجد تنسيق بين الجهات المختلفة في الدولة التي تقع المطابع التجارية في دوائر اختصاصها، فيما يتصل بالرسوم والضرائب المفروضة على هذه المطابع ؟؟ أم أن كل جهة تفرض رسومها وضرائبها بدون تنسيق مع الجهات الأخرى ؟؟

4/ ما التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار من خلال هذه الدراسة ومثيلاتها عند وضع المعالجات المناسبة لمشكلات الطباعة في السودان الناجمة عن الرسوم والضرائب التي تثقل كاهل المطابع التجارية ؟؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1/ المقاربة اللصيقة مع أصحاب المطابع التجارية في العاصمة القومية السودانية (الخرطوم) للوقوف على مشكلات الطباعة التي يعانون منها بسبب الرسوم والضرائب المفروضة عليهم.

2/ التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى تعدد الرسوم والضرائب المفروضة عليهم، مما زاد من المشكلات والمعوقات التي تواجه الطباعة في السودان حالياً وتسليط الضوء عليها.

3/ تعميق الفهم لدى جهات الاختصاص بالمعوقات والمشكلات التي تواجه الطباعة في السودان، بسبب تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع وأثرها السلبي على جودة ونوعية مجمل الإنتاج الطباعي، وذلك من خلال هذه الدراسة.

4/ تقديم عدد من التوصيات التي قد تسهم في إيجاد المعالجات اللازمة لمشكلات الطباعة في السودان الناجمة عن أثر الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية.

5/ إثارة اهتمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في موضوع هذا البحث.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من أهمية قطاع المطابع التجارية وصناعة الطباعة في بلادنا حيث تؤثر تأثيراً مباشراً في مدى تطور أو تخلف وسائل الاتصال المقروءة في السودان.

كما تتضح أهمية البحث في إسهامه في الجهود المبذولة لفهم المشكلات التي تواجه الطباعة في السودان بسبب تعدد الرسوم والضرائب المفروضة علي المطابع التجارية، وتأثير هذه المشكلات سلباً على أشكال العمل الطباعي المختلفة في بلادنا، وذلك في حالة عدم المسارعة بتقديم المعالجات اللازمة والحلول الجذرية لهذه المشكلات.

وتتمثل أهمية البحث أيضاً في إبراز أهم المعالجات والحلول للمشكلات والمعوقات التي تواجه المطابع التجارية وصناعة الطباعة في السودان بسبب تعدد الرسوم والضرائب المفروضة علي المطابع التجارية.

منهج البحث وأدواته:

يتلخص المنهج المستخدم في هذا البحث وأدواته في الآتي:

1/ استخدام المنهج التاريخي لتتبع نشأة الطباعة في العالم، ثم في الدول العربية، ثم نشأتها في السودان.

2/ استخدام كل من المنهج الوصفي، والاستقرائي، والاستنباطي في مراحل البحث المختلفة، وذلك لملاءمة هذه المناهج طبيعة البحث.

3/ استخدام أداة المقابلة مع أصحاب المطابع التجارية في العاصمة القومية الخرطوم، (ومع غيرها من الجهات ذات الصلة بموضوع البحث إذا تطلبت حيثيات الدراسة ذلك).

مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث هم أصحاب المطابع التجارية في العاصمة القومية الخرطوم، أما عينة البحث فقد اختار الباحث عينة عشوائية منهم وأجرى معهم مقابلات ميدانية داخل المطابع للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث.

مصادر جمع البيانات:

1- المصادر الأولية: تشمل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من المبحوثين ميدانياً باستخدام أداة المقابلة.

2- المصادر الثانوية: تشمل المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث والمتوافرة في المكتبات، ومنها الكتب والدوريات والمقالات، وذلك لبناء الإطار النظري لهذه الدراسة.

هيكل البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة وثلاثة فصول، في كل فصل منها عدد من المباحث، ثم النتائج والتوصيات، والإحالات (المصادر والمراجع)000 وفيما يلي هيكل البحث:

+ المقدمة: أكد فيها الباحث أنه لا يمكن تصور تقدم الإنسان وتطور المدنية دون تطورٍ في مجال الطباعة، وأشار إلى أن الطباعة كانت ولا تزال هي الشعاع الذي أنار للبشرية طريقها منذ زمن بعيد إلى أن بلغت ما بلغته في وقتنا الراهن من تقدم وتطور، فعن طريقها قرأنا تاريخ الأولين وأمجادهم من علوم وآداب وفنون، كما تعرفنا على أعلام الرجال الذين نسجوا بجهودهم نسيج الحياة التي نحياها اليوم في المجالات المختلفة.

وأوضح الباحث أن اختراع الطباعة هو الذي جعل الفنون والآداب ومختلف الثقافات والحضارات البشرية متداولة بين الناس، ويسر لها إمكانية الانتشار في كل أنحاء الأرض، وإمكانية انتقالها من زمان إلى زمان، فاستطاع العلماء والباحثون مواصلة البحث والإضافة إلى ما توصل إليه من سبقوهم من اكتشافات واختراعات وبحوث ونظريات.

+ الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة (إجراءات البحث):

ويشتمل على الآتي: مشكلة البحث، التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها، أهداف البحث، أهمية البحث، منهج البحث وأدواته، مجتمع البحث وعينته، ومصادر جمع البيانات.

+ الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة (نشأة الطباعة تاريخياً):

ويضم (7) مباحث هي:

المبحث الأول: المبدأ الأساسي للطباعة منذ القدم.

المبحث الثاني: المراحل التاريخية لنشأة الطباعة في العالم.

المبحث الثالث: نشأة الطباعة الحديثة في أوروبا.

المبحث الرابع: نشأة الطباعة الحديثة في الدول العربية.

المبحث الخامس: نشأة الطباعة الحديثة في السودان.

المبحث السادس: علاقة هذه الدراسة بتخصص: (اقتصاديات الإعلام Economics of Information).

المبحث السابع: تعريف مفهوم:(اقتصاديات الإعلام).

+ الفصل الثالث: الإطار الميداني للدراسة (أثر الرسوم والضرائب على الطباعة في السودان):

ويضم مبحثين هما:

المبحث الأول: أسباب اهتمام الباحث بالمطابع التجارية دون الحكومية في السودان.

المبحث الثاني: أثر تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية في السودان، ويضم(3) مطالب هي:

المطلب الأول: نطاق الجولة الميدانية.

المطلب الثاني: أنواع الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان.

المطلب الثالث: أثر الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان (المشكلات والمعوقات).

+ في ختام البحث، يورد الباحث: نتائج الدراسة، التوصيات، والإحالات (المصادر والمراجع).

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

نشأة الطباعة تاريخياً

يضم هذا الفصل (7) مباحث هي:

المبحث الأول: المبدأ الأساسي للطباعة منذ القدم.

المبحث الثاني: المراحل التاريخية لنشأة الطباعة في العالم.

المبحث الثالث: نشأة الطباعة الحديثة في أوروبا.

المبحث الرابع: نشأة الطباعة الحديثة في الدول العربية.

المبحث الخامس: نشأة الطباعة الحديثة في السودان.

المبحث السادس: علاقة هذه الدراسة بتخصص: (اقتصاديات الإعلام Economics of Information).

المبحث السابع: تعريف مفهوم:(اقتصاديات الإعلام).

المبحث الأول

المبدأ الأساسي للطباعة منذ القدم:

لم تخرج عمليات تطوير الطباعة طيلة القرون الماضية عن إيجاد مواد بديلة للمواد التقليدية المستخدمة في الطباعة، أو إيجاد طرق جديدة تؤدي الأعمال القديمة نفسها، وفيما عدا ذلك لم تخرج الفكرة الرئيسية للطباعة حتى اليوم عن المبدأ الأساسي الذي عُرفت به في مهدها وهو تمييز الجزء الطباعي عن غير الطباعي بإحدى الطرقة الآلية أو الكيميائية(2).

إن المطبعة هي أهم عنصر في إنتاج الكتاب أو الصحيفة أو أي مطبوع آخر (3)، ولا يحتاج هذا الأمر إلى برهان، بل إن المطبعة هي الضلع الأهم بعد البشر الذين يقومون بإعداد المضمون وتصميم وتجهيز الكتب والصحف وغيرها من المطبوعات قبل الدفع بها إلى القارئ.

المبحث الثاني

المراحل التاريخية لنشأة الطباعة في العالم:

على مدى الخمسة قرون الماضية منذ اختراع الطباعة الحديثة بمفهومها الشامل وحتى الآن، مرت نشأة الطباعة في العالم بالمراحل التاريخية التالية (4):

1/ الطباعة بالألواح الخشبية:

عرف الصينيون الطباعة بالألواح الخشبية قبل الميلاد بثلاثمائة عام على أقل تقدير، في حين يرى بعض الباحثين أن الصينيين عرفوا الطباعة بالألواح الخشبية قبل الميلاد بألف وستمائة عام0وتقوم فكرة الطباعة بإحضار لوحات خشبية وتسوية وتنعيم سطحها ثم كتابة الكلمات معكوسة **أو مقلوبة وكذلك الرسومات والأشكال، ثم يقوم أحد الفنيين بحفر أجزاء الخشب الخالية من الكتابة والرسومات التي يراد طبعها، بعدها تمرر أسطوانة على الورقة فتظهر الكتابة على وجهها الملاصق للوحة، وهذا يعني أن الطباعة كانت بأسلوب القوالب الخشبية البارزة.**

2/ الطباعة باستخدام الخزف المحروق:

استمرت الطباعة باستخدام القوالب الخشبية حتى عام 1041م ثم ظهرت طريقة أخرى أحدث لطباعة الكلمات اخترعها الوزير الصيني " بي شنج " Bi Sheng بعمل حروف منفصلة من الخزف ثم حرقها ثم تجميع الكلمات منها حرفاً حرفاً حتى يسهل إجراء التصحيحات اللازمة، وبسبب كثرة الحروف الهجائية الصينية لم تنجح هذه الطريقة الجديدة فاختفت بعد عشرة أعوام من ظهورها.

3/ استمرار الطباعة بالألواح الخشبية:

بعد فشل فكرة الطباعة باستخدام الخزف المحروق، عادت طباعة الحروف تعتمد مرة أخرى على القوالب الخشبية البارزة، واستمر ذلك نحو ثلاثة قرون، ثم انتقلت فكرتها إلى أوروبا في القرن الثالث عشر الميلادي.

4/ الطباعة بالحروف المعدنية:

تمكن الطابعون في كوريا من صنع حروف معدنية في حوالي عام 1392م، وافتتح ملك كوريا في عام 1403م مسبكاً لصناعة الحروف المعدنية، ثم انتقلت الفكرة بعد ذلك إلى الصين واليابان، مع استمرار الطباعة باستخدام القوالب الخشبية البارزة حتى عام 1455م.

5/ الطباعة بالحروف المعدنية المتحركة والمتفرقة:

اخترع " يوحنا جوتنبرج " الألماني في عام 1456م الطباعة بالحروف المعدنية المتحركة والمتفرقة، إلا أن أعظم ما يُنسب إلى " جوتنبرج " في مجال الطباعة بصفةٍ عامة أنه سبق غيره في سبك الحروف المعدنية وإنتاج أمهات هذه الحروف، وربما ساعده في ذلك أنه بدأ حياته العملية صائغاً فنياً للذهب، وظل هذا أمراً لم يتفوق فيه عليه أحد حتى القرن التاسع عشر الميلادي، حيث ظلت عملية سبك الحروف المعدنية، وتصميم أمهاتها، وصفها والطباعة بها، كما هي دون تغيير جوهري نحو ثلاثة قرون.

المبحث الثالث

نشأة الطباعة الحديثة في أوروبا(5):

بدأت نشأة الطباعة الحديثة في أوربا في عام 1456م، وهو العام الذي اخترع فيه " يوحنا جوتنبرج " الألماني الطباعة بالحروف المعدنية المتحركة والمتفرقة.

لقد انتشرت الطباعة بالحروف المعدنية المتفرقة أول ما انتشرت في ألمانيا نفسها، حيث أُنشئت مطبعة في كل من ستراسبورج وكولن، وانتقلت الطباعة بعد ذلك إلى إيطاليا وسويسرا وبريطانيا، ففي عام 1477م أدخل "وليم كاكستون" الطباعة إلى إنجلترا، فأنشأ مطبعته بالقرب من وستمنستر، وأصدر أول كتاب مطبوع في إنجلترا بعنوان:"مقتطفات من أقوال الفلاسفة"، وما لبث أن عم هذا الاختراع كلاً من بلجيكا وفرنسا، وانتقل بعد ذلك إلى أوروبا الوسطى وبولندا وروسيا. ووصل عدد المطابع في أوروبا عام 1500م إلى حوالي (250) مطبعة قامت بطباعة حوالي (40) ألف كتاب.

المبحث الرابع

نشأة الطباعة الحديثة في الدول العربية (6):

بدأت الطباعة بالحروف العربية في بلدان غير ناطقة باللغة العربية حيث اخترع الأوروبيون أول آلة للطباعة العربية بحروف متحركة، لكن الاستفادة من هذا الاختراع كانت بطيئة وغير يسيره رغم نشاط المبشرين وعلماء اللغة والتاريخ في أوروبا الذين اهتموا بالطباعة بالحروف العربية، إضافةً إلى صعوبة الخط العربي بحروفه المتصلة.

بعد أن انتشرت حروف "جوتنبرج" المتحركة في أوروبا كلها، نجح الطابعون بمدينة فانو (Fano) الإيطالية في عام 1514م في طباعة أول كتاب باللغة العربية (أي بعد أقل من "70" عاماً على ظهور أول كتاب طبع في أوروبا وهو الإنجيل). وكان الكتاب العربي الأول دينياً أيضاً، وضم صلوات مسيحية، لكن طباعته كانت مليئة بالأخطاء والفجاجة التي ميزت المحاولات الأولى لطباعة الكتب العربية خلال السنوات السبعين التالية.

نجحت محاولة بعد عدة سنوات لطباعة القرآن الكريم في مدينة البندقية بإيطاليا، لكن "البابا" أمر بإحراق نسخ تلك الطبعة خوفاً على معتقدات النصارى حسبما قال المؤرخون. ورغم ذلك طُبعت أول ترجمة لاتينية للقرآن الكريم في عام 1542م مع مقدمة كتبها "مارتن لوثر كنج" زعيم الإصلاح الديني الذي ثار على جمود الكنيسة الكاثوليكية وقتها. واستمرت طباعة الكتب العربية في أوروبا نحو قرنين من الزمان بعد ذلك. وخلال تلك الفترة انتشرت المطابع ذات الحروف العربية في العديد من مدن أوروبا، لا سيما: روما، باريس، فيينا، أكسفورد ولندن، كما تحسنت الحروف العربية من حيث التصميم والسبك.

ساعد نمو حركة الاستشراق الأوروبية وهجرة الشوام إلى أوروبا للعمل في مكتباتها ومطابعها وجامعاتها في أن يصبح المجال فسيحاً أمام طباعة كتب التراث

العربي في أوروبا حيث لم تعد الكتب العربية الدينية المسيحية وحدها هدفاً للمطابع الأوروبية، ولهذا تمت خلال الفترة من عام 1585م حتى عام 1592م في مطابع مدينة روما الإيطالية طباعة كتاب:"البستان في عجائب الأرض والبلدان" للصالحي، وكتاب:"نزهة المشتاق" في الجغرافيا للإدريسي، وكتاب:"القانون في الطب" لابن سينا.

لقد تسبب جمود المؤسسة العثمانية الرسمية، وتخلفها في المجتمعات العربية التي كانت تسيطر عليها تحت مظلة الإمبراطورية العثمانية، في تأخر ظهور الطباعة الحديثة داخل الوطن العربي، فرغم سماح السلطات العثمانية بإدخال مطبعة عبرية لليهود في الأستانة عاصمة الخلافة العثمانية، ثم في مدينة "سالونيك" اليونانية، ثم تلاهم الأرمن واليونانيون، إلا أن الشرط الذي فرضته السلطات العثمانية على هذه الأقليات هو ألاَّ يُطبع في مطابعها شئ باللغتين العربية أو التركية، وظل هذا الشرط نافذاً حتى عام 1716م حينما صدرت فتوى شرعية بجواز الطباعة باللغتين العربية والتركية، فأُنشئت مطبعة عربية وتركية في الأستانة، ومع ذلك لم يكن مسموحاً بطباعة أية كتب دينية إسلامية، وكانت البداية الفعلية لإنتاج تلك المطبعة في عام 1729م، ثم صدر الأمر بتعطيلها في عام 1742م بعد طباعة (17) كتاباً فقط معظمها في التاريخ والجغرافيا واللغات، بالتركية والعربية والفارسية.

كان لبنان أول بلد عربي يعرف الطباعة الحديثة حيث تم تأسيس مطبعة عام 1610م في دير قزحيا وهو أحد أديرة الطائفة المارونية تولت طباعة كتاب "المزامير" بالحرف السرياني لكنها لم تطبع غير هذا الكتاب الديني ثم انتقلت إلى مكان آخر ثم توقفت عن العمل تماماً، فظل لبنان بدون مطبعة حتى الثلث الأول من القرن الثامن عشر الميلادي حين أنشأ "الشماس" عبد الله زاخر في دير بالقرب من قرية الشوير اللبنانية أول مطبعة عربية في عام 1731م.

وكانت حلب أول مدينة في سوريا تعرف الطباعة حيث دخلت الطباعة إلى سوريا مثلما دخلت إلى لبنان عن طريق رجال الدين، فقد أنشأ "البطريرك" دباس الأرثوذكسي مطبعة في بطريركيته عام 1706م، وكان أول كتاب طبعته هو كتاب "المزامير"، وظلت هذه المطبعة تعمل حتى عام 1711م، وتُعتبر أول مطبعة عربية، تطبع بالحروف العربية في الوطن العربي.

تجدر الإشارة هنا إلى حقيقة هامة، وهي أن إنشاء تلك المطابع في لبنان وسوريا لم يخرج عن كونه مجرد محاولات محدودة لإقامة مطابع صغيرة بالأديرة لطباعة ونشر المطبوعات الدينية، أما الطباعة العربية باعتبارها صناعة وطيدة الأركان فقد نشأت لأول مرة في مصر التي عرفت الطباعة الحديثة عبر ثلاث مراحل كالتالي: المرحلة الأولى: بدأت في عام 1557م حين استغل اليهود تسامح السلطات العثمانية مع الأقليات فاستقدموا مطبعة إلى القاهرة لكنها اقتصرت على طباعة الكتب الدينية العبرية. المرحلة الثانية: بدأت في عام 1798م عندما جلبت الحملة الفرنسية على مصر عدة مطابع تضم حروفاً عربية وغير عربية، غير أن المصريين لم يستفيدوا خلال الاحتلال الفرنسي لبلادهم من هذا الاختراع لأن الفرنسيين سرعان ما جلوا عن مصر في عام 1801م. المرحلة الثالثة: بدأت في عام 1819م حين عاد مبعوثان مصريان من إيطاليا بعد تعلم صناعة سبك الحروف والطباعة على أصولها، وقد أمر محمد علي ـ والي مصر ـ في ذلك العام بإنشاء مطبعة في بولاق وتم افتتاحها في عام 1821م، وهذا هو التاريخ الحقيقي لنشأة الطباعة في مصر.

كان أول كتاب طبعته مطبعة بولاق قاموساً باللغتين العربية والإيطالية. وفي الفترة من عام 1821م إلى عام 1842م أنتجت هذه المطبعة أكثر من (252) كتاباً، أي ما يفوق مجموع عدد الكتب العربية الصادرة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية منذ ظهور الطباعة فيها حتى عام 1842م، إضافةً إلى إنتاج الصحف.ولعل أهم

ما يميز الطباعة العربية في مصر هو أن إنتاجها تنوع تنوعاً كبيراً في شتى فروع المعرفة.

المبحث الخامس: نشأة الطباعة الحديثة في السودان:

لم يُعرف تاريخ محدد لدخول المطبعة إلى السودان(7) لكن من المؤكد أن الحكومة التركية التي حكمت السودان بعد العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي هي التي أدخلت المطبعة إلى السودان، وإن كان السودانيون قد عرفوا الكلمة المطبوعة قبل أن يروا المطبعة نفسها إذ كانت المطبوعات الإسلامية حول أصول الدين وعلومه وكذلك المصحف الشريف قد تعامل معها السودانيون قبل دخول المطبعة.

لقد كان الغرض الحقيقي من إدخال المطبعة الأولى إلى السودان (وهي مطبعة صغيرة من الحجر تُسمى مطبعة الحجر) هو طباعة المستندات الرسمية للحكومة التركية كدفاتر الحسابات المالية وأوراق الدمغة والمطبوعات الإدارية، وبعد قيام الثورة المهدية ضد الحكم التركي استغلتها السلطات التركية في طباعة المنشورات والرسائل الدعائية التي تهاجم المهدي، وأثناء حصار الخرطوم في عام 1884م استغلها "غردون" في طباعة الصكوك (التي سُميت بصكوك غردون) بديلاً للعملات المعدنية. وعندما سقطت الخرطوم في أيدي أنصار المهدي استولوا على المطبعة ضمن الغنائم ومعها كميات كبيرة من الأوراق كانت محفوظة في المخازن الحكومية، واستخدموا المطبعة في نشر الدعوة المهدية وأفكارها وطباعة المنشورات المختلفة واستنساخ الأوامر، فكانت لهذه المطبعة أثر عظيم في تطور الحركة الفكرية إذ تمت طباعة عدد من الكتب وسلسلة من المصنفات التي تحتوي على مختارات من منشورات المهدي ورسائله وعدد من الكتيبات والوثائق. وقد كان صدور الأجزاء المطبوعة من المنشورات فتحاً في عالم التصنيف حيث كان الأنصار حتى ذلك الوقت لا يعرفون تصنيف الرسائل التي تجمع بين دفتيها عدداً من المنشورات وإنما كانوا ينسخون ما يقفون عليه فيما اتفق لهم من ورق(8).

كما قامت هذه المطبعة المصنوعة من الحجر بطباعة الأعداد الأولى من صحيفة الغازيتا السودانية(9)، ثم تتابع الاهتمام بأمر الطباعة في السودان، فجاءت الخطوة التالية على أيدي أصحاب دار المقطم والمقتطف بالقاهرة (فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس، وهم من أصول شامية عربية)، الذين أسسوا مطبعة السودان بالخرطوم في عام 1907م وجلبوا معها العمال من مصر، فأخذوا بدورهم في تدريب السودانيين للعمل فيها، فكانت هي المطبعة الحديثة الأولى في السودان (10). الجدير بالذكر أن هذه المطبعة كانت تدار بالبخار وتم تعديلها في عام 1911م لتدار بالكهرباء(11).

نجحت مطبعة السودان بالخرطوم في الحصول على عائد مجزٍ من طباعة جريدة السودان وطباعة احتياجات السوق، وقد شجع ذلك كلاً من "شاولو وخريستو" وهما من أعضاء الجالية اليونانية في الخرطوم على استيراد مطبعة ثانية (12) في عام 1911م وهي أكثر تطوراً من مطبعة السودان سمياها مطبعة "فكتوريا"، وكان أول عمل قامت به هذه المطبعة هو طباعة جريدة "سودان هيرالد The Sudan Herald" التي حصل "شاولو وخريستو" على تصديق بإصدارها باللغتين الإنجليزية واليونانية.

في أعقاب ذلك، تتابعت الأمور في مجال صناعة الطباعة، فتم إنشاء مطبعة "ماكوركوديل" في عام 1925م نتيجة اتفاق بين حكومة السودان والشركة الأم في بريطانيا (13) على أن تقوم بطباعة احتياجات الحكومة، الأمر الذي مكنها فيما بعد من احتكار أعمال الطباعة في السودان حيث قامت بشراء كل المطابع الموجودة في الخرطوم ومن بينها مطبعة السودان التي أُنشئت في عام 1907م ومطبعة فكتوريا التي أُنشئت في عام 1911م.

في عام 1935م تم إنشاء مطبعة النيل في الخرطوم (14) واستطاعت أن تحقق طفرة لأنها أدخلت آلات لتصنيع الاكليشيهات (وهي تصاميم تكون جاهزة تستخدم

لإكمال العمل الطباعي في شكل خلفيات أو براويز جانبية، أو طباعة بعض النماذج التي تستخدم في أغلفة الكتب والمجلات والملصقات وغيرها)، كما أدخلت في مرحلة لاحقة آلات المونوتيب (وهي تُستخدم في صف الكلمات وجمعها آلياً).

من الملاحظ أن صناعة الطباعة في السودان، وبالرغم من مرور أكثر من (180) عاماً على دخول أول مطبعة إلى السودان في عهد الحكم التركي الذي حكم السودان بعد العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، لم تتطور بما يتناسب وتاريخ بداياتها في السودان، بل ظلت تجثو وأحياناً تحبو، لكنها لا تتطور (بسبب عدة عوامل)، من بينها أنها لا تحظى بأي تشجيع من الدولة يتمثل في إعفاء مدخلاتها من الرسوم الجمركية العالية(15) التي أرهقت صناعة الطباعة وقيدت خطاها نحو التطور والازدهار.

المبحث السادس

علاقة هذه الدراسة بتخصص

(اقتصاديات الإعلام Economics of Information):

هذه الدراسة وهي بعنوان:(أثر الرسوم والضرائب على الطباعة في السودان) ليس لها علاقة مباشرة بتخصص: (اقتصاديات الإعلام Economics of Information)، من منطلق أنها تتناول المطابع التجارية غير القائمة بطباعة الصحف في السودان، ولا تتناول المطابع الخاصة بالمؤسسات الصحفية، كما لا تتناول المطابع التجارية المتخصصة في طباعة الصحف الصادرة عن مؤسسات صحفية لا تملك مطابع خاصة بها، وذلك بحكم الاختلاف الكلي في نظم الطباعة ومدخلات الإنتاج والماكينات المستخدمة في مطابع المؤسسات الصحفية والمستخدمة أيضاً في المطابع التجارية المتخصصة في طباعة الصحف، عند مقارنتها بنظم الطباعة ومدخلات الإنتاج والماكينات المستخدمة في قطاع المطابع التجارية غير القائمة بطباعة الصحف.

المبحث السابع

تعريف مفهوم:(اقتصاديات الإعلام):

يُقصد بمفهوم: (اقتصاديات الإعلام Economics of Information) إيرادات الوسيلة الإعلامية، وهي تأتي عبر عدد من المصادر: منها: الدعم الحكومي، الإعلان، التوزيع، الاشتراكات، وغيرها، ويضطلع بهذه المهمة القسم الاقتصادي أو الإداري بالمؤسسة الإعلامية حيث يقوم بوظيفة تنظيم العلاقة بين المصروفات والدخل لضمان تحقيق الربح الذي يساعد الوسيلة الإعلامية في أداء وظائفها(16).

إن المؤسسات الإعلامية تحتاج إلى التمويل المستمر كي تقوم بمهامها المختلفة سواءً أكانت إصداراً صحفياً أم إعداد وإنتاج برامج للإذاعة أو التليفزيون أم تغطية مرتبات وأجور العاملين بهذه المؤسسات، إلى جانب تغطية تكاليف شراء الورق والأحبار ومدخلات الإنتاج المختلفة، وسداد متطلبات المباني والمياه والكهرباء والأجهزة والمعدات وغيرها.

ويأتي تمويل المؤسسات الإعلامية من عدة مصادر منها ما هو مشروع ومنها ما هو من مصادر غير مشروعة.

+ وبالإمكان حصر المصادر المشروعة لتمويل المؤسسات الإعلامية، في الآتي (17):

1/ الإعلان. 2/ التوزيع. 3/ الاشتراكات.

4/ خدمات الطباعة والنشر التجاري.

5/ تشغيل الحاسبات الآلية العصرية لحساب الآخرين.

6/ بيع المرتجع من نسخ الصحيفة.

+ أما المصادر غير المشروعة لتمويل المؤسسات الإعلامية، فبالإمكان حصرها في الآتي:

إذا عجزت المؤسسات الإعلامية عن الوفاء بمتطلباتها وعن سداد مصروفاتها عن طريق المصادر المشروعة المذكورة عاليه فإنها قد تلجأ إلى الاستدانة أو إلى مصادر أخرى غير مشروعة، مثل(18):

1/ الدعم المالي من الدول الأجنبية التي تقوم باستغلال الصحف المحلية وغيرها من المؤسسات الإعلامية لأغراض الدعاية لها.

2/ الرشاوى المقدمة من الداخل أو الخارج سواءً من حكومات أم أحزاب سياسية أم هيئات أهلية أم أفراد.

الفصل الثالث

الإطار الميداني للدراسة

أثر الرسوم والضرائب على الطباعة في السودان

يشتمل هذا الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: أسباب اهتمام الباحث بالمطابع التجارية دون الحكومية في السودان.

المبحث الثاني: أثر تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية في السودان، ويضم(3) مطالب هي:

المطلب الأول: نطاق الجولة الميدانية.

المطلب الثاني: أنواع الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان.

المطلب الثالث: أثر الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان (المشكلات والمعوقات).

المبحث الأول: أسباب اهتمام الباحث بالمطابع التجارية دون الحكومية في السودان:

لقد اهتم الباحث في دراسته هذه بأثر الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية في السودان والمشكلات والمعوقات الناجمة عنها، ويأتي اهتمامه بالمطابع التجارية دون المطابع الحكومية للأسباب التالية:

أ/ عدد المطابع الحكومية في السودان قليل مقارنة بالمطابع التجارية، حيث تنحصر المطابع الحكومية في الآتي: مطابع العملة المحدودة، مطبعة مصحف أفريقيا (جامعة أفريقيا العالمية)، ومطبعة كرري (تتبع للقوات المسلحة)، وذلك طبقاً للمعلومات التي جمعها الباحث خلال جولته الميدانية على المطابع، وعلى غيرها من الجهات ذات الصلة بموضوع البحث.

ب/ تتمتع المطابع الحكومية بالدعم الذي تقدمه لها الدولة لأداء الأعمال الموكلة إليها من جانب الدولة، وذلك طبقاً للمعلومات التي جمعها الباحث خلال جولته الميدانية على المطابع وعلى الجهات ذات الصلة بموضوع البحث.

ج/ تتمتع المطابع الحكومية بتخفيض الرسوم والضرائب بمسمياتها وقنواتها المختلفة، أو إعفائها منها نهائياً، وذلك طبقاً للمعلومات التي جمعها الباحث خلال جولته الميدانية على المطابع وعلى الجهات ذات الصلة بموضوع البحث.

د/ تتمتع المطابع الحكومية بالعديد من التسهيلات المصرفية وغيرها من التسهيلات المنظورة وغير المنظورة، باعتبارها تتبع للدولة وتنفذ سياساتها العليا، في إطار ما يُسمى بـ(المصلحة العامة)، وذلك حسبما توافر للباحث من معلومات خلال زياراته الميدانية للمطابع وللجهات ذات الصلة بموضوع البحث.

هـ/ عدد المطابع التجارية أكثر مقارنةً بعدد المطابع الحكومية، وقد قام الباحث بحصر عددها حسبما توافر له من معلومات خلال زياراته الميدانية للمطابع التجارية بالعاصمة القومية الخرطوم.

و/ تعاني كل المطابع التجارية بالعاصمة القومية الخرطوم من أثر تعدد الرسوم والضرائب المفروضة عليها، وهو الأمر الذي وقف عليه الباحث بنفسه خلال جولته الميدانية على المطابع التجارية، مما شجعه على القيام بهذه الدراسة0ويتناول الباحث أثر تعدد الرسوم والضرائب المفروضة علي المطابع التجارية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: أثر تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية في السودان:

المطلب الأول: نطاق الجولة الميدانية:

شملت جولة المقابلات الميدانية التي قام بها الباحث والتقى خلالها عدداً من أصحاب المطابع التجارية في العاصمة القومية الخرطوم، المطابع التالية: الابتكار الحديثة، التمدن، أرو، حصاد، الجودة، الحياة الجديدة، وشركة بايونيرز للخدمات الإعلامية التي تتعامل مع عدة مطابع لتنفيذ أعمال طباعية مختلفة للعديد من الجهات في القطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني: أنواع الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان:

 # المقابلات الميدانية مع عدد من أصحاب المطابع التجارية حصرت أنواع الرسوم والضرائب المفروضة عليهم، في الآتي (16):

1/ رسوم المجلس القومي للصحافة والمطبوعات: (وتتعلق برخصة المطبعة وتجدد سنوياً - وهي رسوم اتحادية).

2/ رسوم البيئة: (وتتحصل عليها وزارة السياحة والبيئة ـ وهي رسوم اتحادية).
3/ رسوم الرخصة التجارية: (وهي غير رخصة المطبعة المذكورة في البند رقم "1" أعلاه، ويتم تحصيلها سنوياً ـ وهي رسوم ولائية).
4/ رسوم العوائد: (يتم تحصيلها سنوياً ـ وهي رسوم ولائية).
5/ رسوم النفايات: (تقوم بتحصيلها المحليات شهرياً ـ وهي رسوم ولائية).
6/ رسوم ديوان الضرائب: وهي ثلاثة أنواع كالتالي:
دمغة دفاتر إيصالات التوريد: (ويتم تحصيلها في كل فترة تقوم فيها المطبعة بطباعة دفاتر الإيصالات الخاصة بتسجيل إيراداتها الناتجة عن أعمالها الطباعية ـ وهي رسوم ولائية).
رسوم القيمة المضافة (Vat): وهي بنسبة 15% عن كل إيصال بيع أو إنتاج تصدره المطبعة للعميل (ويتم تحصيها شهرياً، لكن تقديرها جزافي من جانب الموظف القائم بالتحصيل حيث يتوهم دائماً وجود مداخيل أخرى غير حقيقية ـ وهي رسوم اتحادية).
ضرائب أرباح الأعمال: (ويتم تحصيلها سنوياً، وهي مرتفعة للغاية وتقديرها يتم جزافاً أيضاً من جانب الموظف القائم بالتحصيل ـ وهي رسوم ولائية).
7/ الزكاة: (يقوم ديوان الزكاة بتحصيلها سنوياً، وتتم بموجب تقدير إيجازي، بمعنى أن صاحب المحل من المفترض أن يملأ استمارة إقرار جاهزة، من المفترض أيضاً أن يجلبها معه موظف ديوان الزكاة، كي يوضح فيها صاحب المحل مقدار زكاته السنوية، لكن موظف الزكاة لا يلتزم بإحضار هذه الاستمارة معه، بل لا يعطي صاحب المحل الفرصة اللازمة لملء استمارة الإقرار، ويفاجئه بتقدير الزكاة بطريقة يسمونها: التقدير الإيجازي بدون أية مستندات، أي يقوم موظف الزكاة بتقديرها بمفرده، كذلك فإن ديوان الزكاة لا يعطي صاحب المحل الحق في أن يُخرج زكاته بنفسه، ولو جزءاً منها، حسبما تنص عليه الشريعة

الإسلامية، خاصةً بعد توافر شروط إخراج الزكاة ومن أهمها: اكتمال النصاب وحلول الحول على المال المراد إخراج الزكاة منه - وهي رسوم اتحادية).

8/ رسوم الجمارك: (تقوم الإدارة العامة للجمارك بتحصيل الرسوم الجمركية المفروضة على الأجهزة والمستلزمات التالية التي تستوردها المطابع التجارية وهي: ماكينات الطباعة، الورق، أنواع الحبر المختلفة، المحاليل، الأفلام، البليتات، وغيرها، علماً بأنها رسوم مرتفعة للغاية، فيما يعاني أصحاب المطابع أساساً من الأسعار المرتفعة لهذه الأجهزة والمستلزمات الطباعية سواءً عند استيرادها من الخارج أو شرائها من الأسواق الداخلية من تجار الجملة - وهي رسوم اتحادية).

9/ رسوم الكهرباء: (سعر تعرفتها التجارية مرتفع للغاية خاصةً وأن المطابع تستهلك معدلات مرتفعة من الكهرباء).

المطلب الثالث: أثر الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان (المشكلات والمعوقات):

 # بالإمكان حصر أثر الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان، في المشكلات والمعوقات التالية (17):

1/ تراجع الأعمال الطباعية المختلفة، خاصةً طباعة الكتب، بسبب غلاء أسعار المطابع التجارية، الناجم بدوره عن تعدد وارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج، طبقاً لسياسة الدولة في هذا المجال.

2/ تراجع بند التثقيف الذاتي في الميزانيات الشخصية والأسرية للكثير من المواطنين بسبب غلاء أسعار الكتب الناتج عن الارتفاع الكبير في تكاليف الطباعة.

3/ عدم مقدرة أصحاب المطابع التجارية على تقدير الميزانية السنوية لأعمالهم، بسبب الارتفاع المستمر في الرسوم والضرائب المفروضة عليهم، إضافةً إلى تعددها وتعدد القنوات التي تقوم بتحصيلها.

4/ معاناة أصحاب المطابع التجارية من عدم المقدرة على شراء الماكينات والأجهزة والمتطلبات الطباعية من الأسواق الداخلية، بسبب الارتفاع المستمر في أسعارها، والناجم بدوره عن أثر الرسوم والضرائب المفروضة عليها، ومعاناتهم كذلك من عدم المقدرة على شراء الماكينات والأجهزة والمتطلبات الطباعية من الأسواق الخارجية، بسبب الارتفاع المستمر في الرسوم والضرائب والجمارك المفروضة عليها عند استيرادها.

5/ انعدام ثقافة التجويد في الإنتاج بسبب غياب فنون الطباعة الحديثة (مثل فصل الألوان واستخدام البليتات الجيدة وغيرها) في العديد من المطابع التجارية نتيجةً لتعدد وارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة عليها.

5/ منافسة قوية غدت تشكلها أجهزة الكمبيوتر الشخصية وملحقاتها وطابعاتها وغيرها من التقنيات الحديثة، على المطابع التجارية (خاصةً التقليدية منها)، وتضع عليها ضغوطاً في العمل والإنتاج، بسبب ارتفاع تكلفة الطباعة في المطابع التجارية الناتج أيضاً عن أثر الرسوم والضرائب المفروضة عليها.

6/ تهريب العديد من الأعمال الطباعية لطباعتها في الخارج، بدون التصديق من الجهات المختصة في السودان (خاصةً إلى مصر وسوريا ولبنان) حيث أن التحايل ميسور لدى بعض الجهات والأفراد حسب علاقاتهم مع الجهات المانعة، وهذا يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً كبيراً على سوق الطباعة والمطابع داخل السودان، وبكل تأكيد فإن اللجوء لمثل هذه الممارسات ناتج عن ارتفاع تكاليف الطباعة داخل السودان بسبب تعدد وارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية.

7/ عدم توافر العمالة المدربة في أعمال المطابع بسبب عدم وجود أية جهة تتبنى تدريبهم وتأهيلهم في مجالات الطباعة، وتظهر آثار ذلك في عدم جودة المنتج الطباعي وكثرة فاقد الإنتاج الطباعي الناتجين عن قلة الخبرة في العمل، علماً بأن المطابع التجارية لا تستطيع عقد أية دورات تدريبية للعمالة سواءً في الداخل أم في الخارج بسبب تعدد الرسوم والضرائب المفروضة عليها.

8/ قيام بعض الجهات الحكومية بطباعة مطبوعاتها الرسمية ومستلزماتها الطباعية الأخرى من ورق مروس ومذكرات وأجندة تقويم سنوية وهدايا وغيرها خارج السودان بدعاوى رداءة المنتج الطباعي المحلي، ساهم مساهمة سلبية كبيرة في عدم مقدرة المطابع التجارية في السودان من الاستفادة من تلك المنصرفات التي يتم صرفها في الخارج، والتي يُفترض أن تكون عائد أعمال طباعية تحقق لهم أرباحاً داخل وطنهم يستغلون جزءاً منها في تطوير عملياتهم الإنتاجية، علماً بأن إدعاءات تلك الجهات الحكومية بعدم جودة المنتج الطباعي المحلي غير حقيقي، لأن المنتج الطباعي المحلي آخذ بمبدأ التجويد والتطوير المستمر في الإنتاج، رغم تعدد وارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية في السودان0 وقد أثبتت الكثير من الأعمال الطباعية داخل السودان جودتها بل وتميزها مقارنةً بالمواد المطبوعة في مصر وغيرها، لكن هناك من يستفيد من القيام بطباعة المطبوعات الحكومية في الخارج كي يتلقى عمولات من المطابع خارج السودان، إضافةً إلى الحصول على بدل السفر والتذاكر والنثرية، في حين أن القطاع الخاص للمطابع بالسودان يمنح أيضاً عمولات مناسبة للجهات الحكومية وغيرها.

النتائج

في ختام هذه الدراسة يلخص الباحث أهم النتائج التى توصل إليها من خلال دراسته، في الآتي :

1/ تعاني المطابع التجارية بالسودان معاناةً كبيرة في أداء أعمالها بسبب تكبيلها بالعديد من الرسوم والضرائب المرتفعة.

2/ يعلم أصحاب القرار في الدولة الذين تقع المطابع التجارية في دوائر اختصاصهم، المعوقات والمشكلات الناجمة عن تعدد الجهات التي تقوم بتحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية بالسودان، ورغم ذلك يستمر تحصيل تلك الرسوم والضرائب المتعددة والمرتفعة، بإدعاء تلك الجهات منفردة أو مجتمعة بأن المطابع التجارية تقع في دوائر اختصاصها، وأن من واجباتها تحصيل تلك الرسوم والضرائب منها، كما أنها على علم تام بالسلبيات التي تواجه الطباعة في السودان في المجالات الفنية والتقنية وتدريب العمالة وتأهيلها، بسبب الأثر المباشر للرسوم والضرائب المرتفعة التي يفرضونها جميعاً على المطابع، والدليل على ذلك استمرار عمليات الإنتاج الطباعي في المطابع التجارية السودانية بمستويات فنية غير مواكبة في معظمها للمستويات الطباعية الحديثة المستخدمة في الكثير من الدول التي تنتشر أعمالها الطباعية المختلفة في الأسواق السودانية. وقد توصل الباحث إلى هذه النتيجة من خلال المقابلات الميدانية التي قام بها في إطار هذه الدراسة. وتُجيب هذه النتيجة على السؤال الذي طرحه الباحث ضمن:(التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها) المذكورة في الإطار المنهجي للدراسة (إجراءات البحث)، ونصه كالآتي: (هل يعرف أصحاب القرار في الدولة الذين تقع المطابع التجارية في دوائر اختصاصهم: "وزارة التجارة، وزارة الصناعة، الإدارة العامة للجمارك، ديوان الضرائب، ديوان الزكاة، مكاتب المحليات، وغيرها"، هل يعرفون المعوقات

والمشكلات التي تواجه الطباعة في السودان بسبب الأثر المباشر للرسوم والضرائب المرتفعة التي يفرضونها جميعاً على المطابع ؟؟).

3/ لا يتمكن أصحاب المطابع التجارية في السودان من القيام بعلمياتهم الإنتاجية الطباعية بمستوى الجودة والنوعية المطلوبَيْن بسبب الرسوم والضرائب المفروضة عليهم، وما يترتب عليها من معوقات ومشكلات0وتُجيب هذه النتيجة على السؤال الذي طرحه الباحث ضمن: (التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها) المذكورة في الإطار المنهجي للدراسة (إجراءات البحث)، ونصه كالآتي: (كيف يقوم أصحاب المطابع التجارية بعمليات الإنتاج الطباعي المختلفة، وفق متطلبات الجودة والنوعية، في ظل المعوقات والمشكلات التي يعانون منها بسبب الرسوم والضرائب المفروضة عليهم؟؟). وقد توصل الباحث إلى هذه النتيجة من خلال المقابلات الميدانية التي قام بها في إطار هذه الدراسة.

4/ لا يوجد تنسيق (لصالح المطابع التجارية في السودان) بين الجهات الحكومية التي تتحصل على الرسوم والضرائب من المطابع التجارية تراعي فيه عدم إثقال كواهلها بالرسوم والضرائب المتعددة والمرتفعة، بل أن كل جهة تفرض رسومها وضرائبها بدون تنسيق مع الجهات الأخرى، والدليل على ذلك أن أصحاب المطابع التجارية جأروا بالشكاوى ولا يزالون يجأرون للجهات المختصة بالدولة بهدف إلغاء بعض الرسوم والضرائب المفروضة عليهم وتخفيض بعضها الآخر، لكن دون نتائج ملموسة، بل مجرد وعود مستمرة ينتهي أجلها بتقادم الأيام، مع استمرار تحصيل الرسوم والضرائب المتعددة والمرتفعة من أصحاب تلك المطابع. وتُجيب هذه النتيجة على السؤال الذي طرحه الباحث ضمن:(التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها) المذكورة في الإطار المنهجي للدراسة (إجراءات البحث)، ونصه كالآتي:(هل يوجد تنسيق بين الجهات المختلفة في الدولة التي تقع المطابع التجارية في دوائر اختصاصها،

فيما يتصل بالرسوم والضرائب المفروضة على هذه المطابع ؟؟ أم أن كل جهة تفرض رسومها وضرائبها بدون تنسيق مع الجهات الأخرى ؟؟). وقد توصل الباحث إلى هذه النتيجة من خلال المقابلات الميدانية التي قام بها في إطار هذه الدراسة.

5/ تحتاج مشكلات الطباعة في السودان، الناجمة عن أثر الرسوم والضرائب المتعددة المفروضة على المطابع التجارية، إلى توصيات ناتجة عن دراسات ميدانية، ليتم أخذها بعين الاعتبار (كمثل هذه الدراسة ومثيلاتها)، تشتمل على وضع المعالجات الجذرية والفورية من جانب الجهات المختصة في الدولة، بمشاركة أصحاب المطابع التجارية أنفسهم، تركز على إلغاء بعض الرسوم والضرائب، وتخفيض البعض الآخر، وتقليص عدد الجهات التي تقوم بتحصيلها، وذلك بهدف تمكين المطابع التجارية من توفير متطلباتها من ماكينات حديثة ومستلزمات طباعية ومدخلات إنتاج مختلفة، إضافةً إلى الإعداد الفني والتدريب التقني للعاملين لديها وفق المستويات المواكبة لفنون الطباعة في العالم. وتُجيب هذه النتيجة على السؤال الذي طرحه الباحث ضمن:(التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها) المذكورة في الإطار المنهجي للدراسة (إجراءات البحث)، ونصه كالآتي:(ما التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار من خلال هذه الدراسة ومثيلاتها عند وضع المعالجات المناسبة لمشكلات الطباعة في السودان الناجمة عن الرسوم والضرائب التي تثقل كاهل المطابع التجارية ؟؟).

6/ الرسوم والضرائب المتعددة المفروضة على المطابع التجارية في السودان أعاقتها من القيام بتوفير متطلبات الجودة والنوعية في كافة إنتاجها الطباعي لمواكبة المستحدثات الفنية والتقنية المعمول بها في مجالات الطباعة المختلفة في عالم اليوم.

7/ لا تتمكن معظم المطابع التجارية في السودان، من المنافسة الإنتاجية المستوفية للمواصفات الفنية الإنتاجية المطلوبة وفق المعايير الطباعية العالمية، سواءً في الأسواق السودانية أم الخارجية، وذلك بسبب تخلفها عن الركب، كأثر مباشر للرسوم والضرائب المفروضة عليها.

8/ لا تتمكن معظم المطابع التجارية في السودان من تدريب عمالتها وتأهيلها في مجالات الإنتاج الطباعي المختلفة بما يواكب المستويات العالمية في فنون الطباعة، بسبب المشكلات الناتجة عن تعدد وارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة عليها.

9/ تهريب العديد من الأعمال الطباعية لطباعتها في الخارج، بدون التصديق من الجهات المختصة في السودان (خاصةً إلى مصر وسوريا ولبنان) يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على صناعة الطباعة، وعلى مداخيل المطابع التجارية داخل السودان، وبكل تأكيد فإن اللجوء لمثل هذه الممارسات الممنوعة قانوناً، ناتج عن ارتفاع تكاليف الطباعة داخل السودان بسبب تعدد وارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية.

التوصيات:

يقدم الباحث في ختام هذه الدراسة التوصيات التالية:

1/الإلغاء النهائي لبعض الرسوم والضرائب المفروضة على المطابع التجارية في السودان بسبب تعددها الذي أثبتته الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في إطار هذا البحث.

2/ تخفيض ما يتم إبقاؤه من رسوم وضرائب مفروضة على المطابع التجارية في السودان، بنسب تُرَاعَى فيها مقدرة أصحاب المطابع التجارية على تسديدها، وفي الوقت نفسه مقدرتهم على التطوير المستمر لإنتاجهم الطباعي حتى تتوافر فيه المواصفات المطلوبة في مجالي الجودة والنوعية.

3/ تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على المدخلات الأخرى للطباعة أسوةً بالتخفيض المعمول به حالياً بالنسبة لورق الطباعة.

4/ التنسيق اللازم بين الجهات الحكومية التي تتحصل على الرسوم والضرائب من المطابع التجارية، وذلك بهدف تجنب فرض الرسوم والضرائب المتعددة والمرتفعة عليها، وتجنب قيام كل جهة بفرض رسومها وضرائبها على المطابع التجارية بدون التنسيق مع الجهات الأخرى. (لقد أورد الباحث هذه التوصية رغم أنه يعلم أن الجهات الحكومية تفرض رسومها وضرائبها تبعاً لسياسة الدولة وليس تبعاً لسياسات كل جهةٍ بطريقة منفردة، لكن تعدد الرسوم والضرائب بالكيفية التي أوردها الباحث في سياق هذه الدراسة يجعل إيراد التوصية بالتنسيق أمراً لا بد منه).

5/ تخفيض رسوم الجمارك بصفةٍ خاصة بما يتيح للمطابع التجارية فرص التحديث والتطوير لماكيناتها ومعداتها، إلى جانب توفير كافة مستلزمات الأعمال الطباعية بيسر وبأسعار تُراعَى فيها الرسوم والضرائب المخفضة، كي لا يتحجج تجار الجملة بارتفاع الرسوم والضرائب المفروضة عليهم، ليقوموا بدورهم بإثقال كواهل أصحاب المطابع التجارية بالأسعار المرتفعة.

6/ تثبيت سعر الدولار بالنسبة لمدخلات الطباعة الأخرى أسوةً بتثبيت سعر الدولار لورق الطباعة، وهذا يستلزم المراجعة المستمرة للرسوم والضرائب والجمارك المفروضة على مدخلات الطباعة الأخرى في حالة ارتفاع أسعارها نتيجةً لارتفاع سعر الدولار، وأن تكون هذه المراجعة مراعيةً للظروف الإنتاجية الصعبة التي يعمل في ظلها أصحاب المطابع التجارية، وأن يعمل القائمون بهذه المراجعة على مناقشة ذلك باستمرار مع الجهات المختصة في الدولة، خاصةً وزارة المالية وبنك السودان المركزي.

7/ التزام الجهات المختصة في الدولة وبمشاركة أصحاب المطابع التجارية، بنشر ثقافة التجويد في الإنتاج، والاهتمام بفنون الطباعة الحديثة في المطابع التجارية بالسودان.

8/ الاهتمام بتدريب العاملين في المطابع التجارية وتأهيلهم في مجالات الإنتاج الطباعي المختلفة، داخل السودان وخارجه.

9/ تقديم الإمكانات اللازمة وأساليب الدعم المناسبة للمطابع التجارية السودانية كي تتمكن من المنافسة الإنتاجية المستوفية للمواصفات والمعايير الطباعية العالمية، سواءً في الأسواق السودانية أم الخارجية، أم في المعارض المحلية والإقليمية والعالمية المختصة بمجالات الطباعة.

10/ منع الجهات الحكومية من طباعة مطبوعاتها الرسمية ومستلزماتها الطباعية الأخرى خارج السودان تحت دعاوى رداءة المنتج الطباعي المحلي، والعمل بجدية على أن تصب المنصرفات التي يتم صرفها على الطباعة في الخارج، في قنوات صناعة الطباعة داخل السودان، حتى يتمكن أصحاب المطابع التجارية من استغلال جزء من أرباحهم في تطوير عملياتهم الإنتاجية، وتوفير مدخلات الإنتاج، وتدريب وتأهيل عمالتهم، وبالتالي التمكن من مواكبة صناعة الطباعة في العالم، والمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

11/ المكافحة الصارمة لعمليات تهريب الأعمال الطباعية لطباعتها في الخارج بدون التصديق من الجهات المختصة في السودان (خاصةً إلى مصر وسوريا ولبنان)، وذلك تجنباً للآثار السلبية العديدة التي تلحق الضرر بصناعة الطباعة والمطابع التجارية داخل السودان.

المصادر والمراجع:

1/ شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الطباعة والنشر الإليكتروني، ط 1، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 1997م)، ص 17.

2/ المرجع نفسه، ص 17.

3/ علي محمد شمو، الاتصال: الأساسيات والمهارات، (الخرطوم: فبراير 2006م)، ص 223 .

4/ شريف اللبان، مرجع سابق، ص 18 .

5/ المرجع نفسه، ص 22 .

6/ راجع: شريف اللبان، مرجع سابق، ص ص 24 ـ 25.

7/ محمد إبراهيم أبو سليم، الحركة الفكرية في المهدية، (دار الجيل: بيروت)، ص 58 .

8/ المرجع نفسه، ص 59 .

9/ النور دفع الله، فجر الصحافة السودانية، ص 1 .

10/ المرجع نفسه، ص 1 .

11/ عبد الله إبراهيم الطاهر، ببليوجرافيا الصحافة في قرن، (الخرطوم: المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، 2000م)، ص 20 .

12/ راجع: علي محمد شمو، الاتصال: الأساسيات والمهارات، مرجع سابق، ص ص 225 ـ 226 .

13/ المرجع نفسه، ص 226 .

14/ محجوب محمد صالح، مجلة الفجر، العدد 13، ص 14.

15/ علي محمد شمو، الاتصال: الأساسيات والمهارات، مرجع سابق، ص 227 .

16/ عبد العزيز الغنام، مدخل في علم الصحافة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م)، ص ص 50 ـ 51.

17/ محمد سيد محمد، اقتصاديات الإعلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1979م)، ص 197.

18/ المرجع نفسه، ص ص 198 ـ 199.